

Royaume du Maroc

Ministère délégué auprès du Ministre des Affaires Etrangères
et de La Coopération Internationale Chargé des Marocains
Résidant à l'Étranger et des Affaires de la Migration



المملكة المغربية

الوزارة المنتدبة لدى وزير الشؤون الخارجية
والتعاون الدولي المكلفة بالمغاربة
المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة

كلمة السيد رئيس الحكومة

في اجتماع اللجنة الوزارية لشؤون المغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة

مقر رئاسة الحكومة – الثلاثاء 24 يوليوز 2018

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

السيدات والسادة الوزراء،

في البداية يسعدني أن أرحب بكم جميعا في اجتماع هذه اللجنة الوزارية لشؤون المغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة، والذي يتزامن انعقاده مع عملية "مرحبا 2018" الخاصة باستقبال مواطنينا المقيمين بالخارج العائدين لقضاء عطلتهم الصيفية بأرض الوطن، وهي العملية التي يولمها جلالة الملك محمد السادس، نصره الله اهتماما خاصا ورعاية فعلية، والتي انطلقت تحت الرئاسة الفعلية لجلالته يوم 5 يونيو 2018.

يأتي لقاءنا اليوم في إطار سلسلة الاجتماعات التي دأبت هذه اللجنة على عقدها بانتظامية، حيث تمكنت من تنظيم خمسة اجتماعات منذ إحداثها قبل قرابة خمس سنوات من الآن، خصص أربعة منها لشؤون المغاربة المقيمين بالخارج والخامس لقضايا الهجرة واللجوء.

حري بنا خلال هذا الاجتماع أن نقف عند مختلف المنجزات المحققة من وراء تنفيذ مختلف التوصيات الصادرة عن اللجنة، دون إغفال تسليط الضوء على الإكراهات المطروحة، سواء تعلق الأمر بشؤون المغاربة المقيمين بالخارج أو شؤون الهجرة، وذلك حتى نتمكن من تقييم عمل اللجنة كنظام حكامه في التدبير العمومي لشؤون مغاربة العالم وشؤون الهجرة.

كما أنه لا بد من استحضار الأهمية التي يحظى بها موضوع الهجرة والمهاجرين في السياسة الوطنية لبلادنا، والتي تترجمها العناية الملكية والرعاية الموصولة التي يولمها صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله لقضايا وشؤون مغاربة العالم، وتوجهاته السامية لوضع وتنفيذ سياسة وطنية للهجرة واللجوء بحس إنساني وإرادة مسؤولة.

السيدات والسادة،

إن واقع الهجرة الدولية اليوم، الذي يحتل موقعا مركزيا في السياسات العمومية للعديد من الدول، وما يحيط به من تجليات وتحديات، أصبح يفرض على مختلف الدول، بمستويات مختلفة، نهج مقاربة جديدة تبتدئ أولا بالحوار والنقاش البناء لرسم خارطة طريق فعالة لتدبير معقلن لمنظومة الهجرة، وهو ما أكد عليه صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، بصفته رائد الاتحاد الإفريقي في موضوع الهجرة، في رسالته الموجهة إلى القمة الخامسة للاتحاد الإفريقي _الاتحاد الأوروبي، التي انعقدت أشغالها بتاريخ 29 نونبر 2017 بأبيدجان حيث أكد جلالته على ضرورة "وضع تصور جديد لمسألة الهجرة، من خلال التعاطي معها كموضوع قابل للنقاش

الهادئ والرصين، وكحافز على الحوار البناء والمثمر. وبذلك سوف نجني جميعا، في الشمال كما في الجنوب، ثمار هذه المقاربة الجديدة."

ومن هذا المنطلق، فإن انخراط المغرب في صلب الاهتمامات المتعلقة بالهجرة يعكس مدى وعيه بدرجة التحدي الذي أصبحت تفرضه الظاهرة، مما رسخ لديه الإيمان بضرورة نهج مقاربة تشاركية على المستويين الإقليمي والدولي في معالجة الظاهرة، كما لم يفوت أية مناسبة خلال المحافل واللقاءات ذات الصلة إلا وحث على ذلك، الشيء الذي جعل من المملكة نموذجا يحتذى به في هذا المجال، وما احتضان المملكة لحدثين دوليين هامين خلال شهر دجنبر من هذه السنة حول الهجرة واللجوء إلا دليلا على هذا التوجه، ويتعلق الأمر بتنظيم المنتدى العالمي للهجرة والتنمية ومؤتمر الحكومات بشأن تبني الميثاق العالمي للهجرة الآمنة والمنظمة والمنظمة.

السيدات والسادة،

في صلب هذا الاهتمام الذي يوليه المغرب لقضايا الهجرة والمهاجرين تم وضع استراتيجية خاصة بالمغاربة المقيمين بالخارج تركز على توجهات قوامها تعزيز الهوية والثقافة المغربية لمغاربة العالم وحماية حقوقهم ومصالحهم، وكذا تعزيز مساهمتهم في تنمية المغرب، فضلا عن العمل على إشعاع المغرب على المستوى الدولي.

ولقد مكنت المجهودات المبذولة في إطار تنزيل هذه الاستراتيجية من التجاوب مع مختلف التطلعات والانتظارات الراهنة لمغاربة العالم، والتي تهدف أساسا إلى ضمان الحفاظ على روابط الصلة بالوطن الأم، وكذا مساعدتهم على تحقيق نجاحاتهم في مختلف مناحي الحياة.

وبقدر الاهتمام بقضايا مغاربة العالم فإن المملكة قامت بوضع استراتيجية وطنية للهجرة واللجوء بناء على التوجيهات الملكية السامية، تهدف انطلاقا من برامج مضبوطة ومحددة، إلى ضمان إدماج سلس للمهاجرين واللاجئين وأفراد أسرهم ببلادنا، في احترام تام لكرامتهم، وفي تناغم مع التزامات المغرب الدولية ذات الصلة. وقد لاقت المبادرة استحسانا بل وإشادة كبيرة في كل المنتديات الاقليمية والدولية، ومن طرف عدد كبير من حكومات دول صديقة، لما لها من بعد استشرافي وعمق انساني، كما أعطت لبلادنا المزيد من الاشعاع، خاصة بعد النتائج الإيجابية والملموسة التي تم تحقيقها في إطار تنزيل هذا الاستراتيجية، إن على مستوى وضع ترسانة قانونية ملائمة، أو على مستوى تنفيذ مختلف برامج الإدماج الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والتربوي والمهني.

معلوم أن عملنا في هذه اللجنة يشكل أداة فعالة في تنزيل هاتين الاستراتيجيتين، انطلاقا من التوصيات المنبثقة عن اللجنة، والتي تستحضر الواقع الهجروي وما يطبعه من متغيرات وإكراهات، سواء تعلق الأمر بمواطنينا بالخارج، أو المهاجرين المقيمين بالمغرب، وهو ما يقتضي منا مضاعفة

الجهود بما يضمن التدبير الحكيم والتجاوب البناء مع مختلف متطلبات هذا الواقع، وذلك بهدف تجاوز الإشكاليات المطروحة.

وفي هذا الصدد لا بد من التأكيد على ضرورة الاستحضار الدائم للتعليمات والتوجيهات الملكية السامية ذات الصلة، والتي تشكل إلى جانب ما تضمنه البرنامج الحكومي 2016-2021 من تعهدات تروم خدمة مصالح مغاربة العالم والمهاجرين المقيمين بالمغرب مرجعا أساسيا في العمل.

السيدات والسادة،

صحيح أننا إذا وقفنا عما تحقق من منجزات وما تراكم من مكتسبات لفائدة المغاربة المقيمين بالخارج والمهاجرين المقيمين ببلادنا من خلال تنزيل مختلف البرامج ذات الصلة نجد أن أشياء هامة قد تحققت في مختلف المجالات الإدارية والاجتماعية والثقافية والتربوية والترفيهية والاقتصادية والقانونية، وكل ذلك يستحق منا أن نثمنه بهذه المناسبة. لكن هذا لا يخفي وجود عدة إكراهات وتحديات أيضا لازالت مطروحة، وهو ما يتطلب مزيدا من التنسيق وبذل مجهودات مضاعفة من قبل مختلف القطاعات المعنية من أجل إيجاد حلول لمختلف الإشكاليات العالقة.

ولعل من بين أولوياتنا في هذه المرحلة، فيما يتعلق بالمغاربة المقيمين بالخارج، الاهتمام بقضايا الفئات الهشة، خاصة النساء والأطفال القاصرين والسجناء، وأيضا التجاوب مع تطلعات شبابنا بالخارج، وكذا العمل على توسيع الحماية الاجتماعية لمغاربة العالم، وإيجاد الحلول لبعض المشاكل الاجتماعية أو المرتبطة بالأحوال المدنية.

وفيما يخص شؤون الهجرة فإنه يبقى من المطلوب الاهتمام أكثر بتنزيل مختلف التدابير والأهداف المسطرة المتعلقة بالإدماج الثقافي والتربوي للمهاجرين، وكذا الجوانب المتعلقة بالتشغيل والتكوين المهني والمساعدة الاجتماعية والانسانية والصحة، إضافة إلى إتمام إجراءات التوقيع على مشروع القانونين المتعلقين باللجوء والهجرة وعلى اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 118 حول المساواة في المعاملة.

وفي هذا الصدد، أهيب بكل القطاعات المعنية، كل حسب اختصاصه، بذل المزيد من العمل من أجل مواصلة تنزيل مختلف البرامج الهادفة إلى النهوض بأوضاع وشؤون المغاربة بالخارج وقضايا المهاجرين المقيمين بالمغرب على حد سواء، وأيضا تنفيذ مختلف التوصيات الصادرة عن هذه اللجنة.

ختاما، اسمحوا لي أن أنوه بمستوى الاهتمام الذي توليه مختلف القطاعات والمؤسسات المعنية بشؤون المغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة.

وفقنا الله وإياكم جميعا لما فيه خير وطننا، والسلام عليكم ورحمة الله